المُقَدِّمَةُ البَلَاغِيَّةُ

فِي عُلُومِ البَلَاغَةِ

صنعة

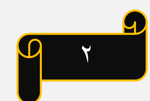
أَبِي زِيَادٍ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ البُحَيْرِيِّ

الـمُقَدِّمَةُ البَلَاغِيَّةُ

نسخة للمراجعة

صَنْعَةُ

أَبِي زِيَادٍ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ البُحَيْرِيِّ



مُقَدِّمَـةٌ

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بالقُرْءَانِ هَدَانَا، وبِالوَحْيَيـنِ أَغْنَانَا، وصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ أَفْصَحِ النَّاسِ لِسَانًا، وأَعْذَبِهِمْ مَنْطِقًا وَبَيَانًا، وأَكْمَلِهِمْ خُلُقًا وإِيمَانًا.

أَمَّا بَعْدُ،

فَقَدِ انْتُدِبْتُ مِنْ غَيْـرِ نَادِبٍ لِعَمَلٍ خَطِيـرٍ، وَأَمْرٍ كَبِيـرٍ، غَلَبَنِي الفَزَعُ فَلَمْ أَزَلْ مُذْ شَرَعْتُ فِي كِتَابَتِي أَمْسِكُ بِقَلَمِي تَارَةً وَأَضَعُهُ أُخْرَى خَوْفًا مِنَ مَزَلَّةِ الأَقْدَامِ، والتَّصَدُّرِ لِمِثْلِ هَذَا المَقَامِ؛ إِذْ كُنْتُ مَتَهَيِّبًا رُكُوبَ هَذَا البَحْرِ الطَّامِي، فَمَاذَا عَسَى أَنْ يَقُولَ فِي أَشْرَفِ العُلُومِ مَنْ لِسَانُهُ كَهَامٌ، أو رَازِمٌ عَيِـيٌّ غَيـرُ فَصِيحِ الكَلَامِ.

ثُمَّ اسْتَعَنْتُ بِمَنْ لَا مُعِيـنَ إِلَّا هُوَ عَلَى كِتَابَةِ هَذِهِ المُقَدِّمَةِ الصَّغِيـرَةِ، وَلَسْتُ أَدَّعِي أَنِّي مُحِيطُ المَعَاجِمِ، أَوْ حَامِلُ رَايَةِ أَفْنَانِ الفُنُونِ النَّوَاغِمِ، لَكِنَّهُ جُهْدُ المُقِلِّ.

فَدُونَكَ أَيُّهَا الجَحْجَاحُ مَتْـنًا فِي عُلُومِ البَلَاغَةِ ظَرِيفًا، مُخْتَصَـرًا لَطِيفًا، يَكْشِفُ نِقَابَهَا، ويُذَلِّلُ صِعَابَهَا، وَيَعْلُو شَوَاهِقَهَا وَهِضَابَهَا، ضَمَّنْتُهُ خُلَاصَةَ التَّلْخِيصِ، وَزِدْتُ عَلَيْهِ فَوَائِدَ نَافِعَةً، وَتَقَارِيرَ قَلِيلَةً مَاتِعَةً.

واللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا الإِخْلَاصَ فِي القَوْلِ والعَمَلِ، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ، رَءُوفٌ رَحِيمٌ.



بسم الله الرحمن الرحيم

مبادئ علم البلاغة

البَلَاغَةُ: مَلَكَةٌ يَسْتَطِيعُ بِهَا المُتَكَلِّمُ أَنْ يَأْتِي بكلامه مُطَابِقًا لِمُقْتَضَى الحَالِ.

واسمه: علم البلاغة، وعلم البيان، وقد يُسمى علمَ البديع.

وموضوعه: أساليب التراكيب العربية، ومراعاة مقامات التخاطب.

ويُستمد: من الكتاب والسنة ولسان العرب.

وثَمَرَتُهُ: فهم الكتاب والسنة، وإتيان المتكلم بتراكيب بليغة من الشعر والنثر، وتمييز الكلام الفصيح من غيره، ونقد النصوص الأدبية بطريقة سليمة.

وعلوم البلاغة ثلاثة: «المعاني، والبيان، والبديع».

فواضع علم المعاني: هم النحاة؛ كالخليل وسيبويه وغيرهما.

وواضع علم البيان: أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ المُثَنَّى في كتابه «**مجاز القرءان**».

وواضع علم البديع: الخليفة العباسي ابن المعتز في كتابه «البديع».

وحُكْمُ تعلمه: فرض كفاية على الأمة، واجب على المجتهد.

مُقَدِّمَةٌ في الفَصَاحَةِ والبَلَاغَةِ

الفَصَاحَةُ تكون وَصْفًا للكلمة، والكلامِ، والمتكلمِ.

فالكلمةُ الفَصِيحَةُ ما سَلِمَتْ من تَنَافُرِ الحروف، والغَرَابَةِ، ومخالفة الاستعمال.

والكلام الفصيح ما سَلِمَ من تَنَافُرِ الكلمات، وضَعْفِ التَّأْلِيفِ، والتَعْقِيدِ.

والمتكلم الفصيح مَنْ أتى بالكلام مطابقا لمقتضى الحال.

والبَلِيغُ من الناس مَنْ كان فَصِيحًا طَلْقَ اللِّسَانِ.

وكلُّ بَلِيغٍ فَصِيحٌ ولا عكس.

ويُوصَفُ كُلٌّ مِنَ المُتَكَلِّمِ والكَلَامِ بالبلاغة والفصاحة.

وتُوصَفُ الكلمة المفردة بالفَصَاحَةِ لا بالبلاغة.

وقد يأتي كلٌّ من البلاغة والفصاحة بمعنى الآخر.

والكلام قد يُطَابِقُ الوَاقِعَ وقد لا يُطابق، **فالأول**: الصدق، **والثاني**: الكذب.

العِلْمُ الأَوَّلُ: عِلْمُ المَعَانِي

المعاني: عِلْمٌ بِأُصُولٍ يُعْرَفُ بِهِا أَحْوَالُ اللَّفْظِ العَرَبِيِّ مِنْ حَيْثُ مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الحَالِ.

وهو ثمانية أبواب:

البَابُ الأَوَّلُ: أَحْوَالُ الإِسْنَادِ الخَبَرِيِّ

الإِسْنَادُ: نِسْبَةُ حُكْمٍ إلى اسْمٍ إِيْجَابًا أَوْ سَلْبًا.

والخَبَرُ: ما احْتَمَلَ الصِّدْقَ والكَذِبَ لِذَاتِهِ لا بِاعْتِبَارِ قَائِلِهِ.

وللخبر حالتان: لأنه إما أن يُفِيدَ المتكلمُ المخاطبَ بشيء جديد من نفس اللفظ أو لا؛ فالأول يُسَمَّى فائدة، والثاني يُسمى بلازم الفائدة.

وأحوال الإسناد الخبري أربعةٌ، وهي: «التَّوْكِيدُ، وتَرْكُ التَّوْكِيدِ، والحَقِيقَةُ العَقْلِيَّةِ، والمَجَازُ العَقْلِيِّ».

وأنواع الخبر ثلاثة: «ابْتِدَائِيٌّ، وطَلَبِيٌّ، وإِنْكَارِيٌّ».

فالابْتِدَائِيُّ: لا يُؤَكَّدُ.

والطلبي: يجب توكيده.

والإِنْكَارِيُّ: يجب توكيده بحسب قوة الإنكار.

وقد يَخْرُجُ الكلامُ عن مقتضى الظاهر فَيَحْسُنُ أَنْ يُبَدَّلَ بِغَيْرِهِ.

وإذا أُسند الفعلُ أو ما في معناه للفاعل الحقيقي المُلَابِسِ له فهو حقيقة عقلية، وإذا أُسند الفعلُ أو ما في معناه لغير الفاعل الحقيقي فهو مجاز عقلي، بشرط وجود القرينة.

البَابُ الثَّانِي: أَحْوَالُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ

المُسْنَدُ إليه: هو المَحْكُومُ عليه، وهو الذي يَعْتَمِدُ عليه الفِعْلُ أو ما في معناه.

وهو الفاعل ونائب الفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ، والمفعول الأول لكل فعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، واسم كان ونظائرها، واسم إن ونظائرها في الجملة الاسمية.

وأحوال المسند إليه ستة، وهي: «الذِّكْرُ، والحَذْفُ، والتَّعْرِيفُ، والتَّنْكِيرُ، والتَّقْدِيمُ، والتَّأْخِيـرُ».

فيُذْكَرُ: لِتَعْظِيمِهِ، أو لإِهَانَتِهِ، أو لاسْتِلْذَاذِهِ، أو للْبَسْطِ، أو لِلإِيضَاحِ، أو للتَّنْبِيهِ، أو لضَعْفِ الْقَرِينَةِ.

ويُحْذَفُ: للصَّوْنِ، أو للإِنْكَارِ، أو لِلاحْتِرَازِ، أو لِلاخْتِبَارِ.

ويُعَرَّفُ بواحد من المعارف الست، وهي: «الضَّمِيرُ، واسْمُ الإِشَارَةِ، والعَلَمُ، والاسْمُ المَوْصُولُ، وذُو الأَدَاةِ، والمُضَافُ إلى مَعْرِفَةٍ».

فإن عُرِّفَ بالضمير: فَلِمُرَاعَاةِ المَقَامَاتِ الثلاث: «**مَقَامِ المُتَكَلِّمِ، ومَقَامِ المُخَاطَبِ، ومَقَامِ الغَائِبِ**».

والأصل في الخطاب أن يكون لمعين، وقد يُترك إلى غيره إذا أُرِيدَ العُمُومُ.

وإن عُرِّفَ باسم الإشارة: فَلِتَمْيِيـزِهِ، أو للتَّعْرِيضِ بِغَبَاوَةِ السَّامِعِ، أو لتَحْقِيـرِهِ بالقُرْبِ، أو لتَعْظِيمِهِ بالبُعْدِ.

وللمشار إليه أحوال ثلاثة لا بد من أن تُراعى، وهي: «الْقُرْبُ، وَالبُعْدُ، والتَّوَسُّطُ».

وإن عُرِّفَ بالعَلَمِ: فَلِلْإِحْضَارِ، أو للتَّعْظِيمِ، أو لِلاحْتِقَارِ، أو لإيهَامِ اسْتِلْذَاذِهِ.

وإن عُرِّفَ بالاسم الموصول: فللجَهلِ به، أو لتَعْظِيمِهِ، أو لِزِيَادَةِ تَقْرِيرِ الكَلَامِ، أو لِاسْتِهْجَانِ التَّصْرِيحِ بالاسم، أو للإِيْمَاءِ لِنَوْعِ الخَبَـرِ، أو للتَّفْخِيمِ.

وإن عُرِّفَ بالأداة: فَلِلْعَهْدِ، أو للحَقِيقَةِ، أو لِلاسْتِغْرَاقِ، أو للانْفِرَادِ.

وإن عُرِّفَ بالإضافة: فَلِلاخْتِصَارِ، أو للتَّعْظِيمِ، أو للاحْتِقَارِ.

ويُنَكَّرُ: للإِفْرَادِ، والتَّحْقِيرِ، والتَّعْظِيمِ، وَالتَّكْثِيرِ، والتَّقْلِيلِ.

ويُقَدَّمُ: للاهْتِمَامِ به؛ كالتَّخْصِيصِ، والأَصْلِ، والتَّمْكِينِ، والتَّعَجُّلِ.

ويُتْبَعُ بواحد من التوابع، وهي: «النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، والفصل».

فيُنْعَتُ: للتَّبْيِينِ، وَالمَدْحِ، والذَّمِّ، وَالتَّخْصِيصِ، وَالتَّعْيِينِ، والتَّـرَحُّمِ، والتَّوكِيدِ.

ويُؤَكَّدُ: للتَّقْرِيرِ، ولدَفْعِ تَوَهُّمِ غيرِ العُمُومِ، وَلِدَفْعِ تَوَهُّمِ السَّهْوِ، وَلِدَفْعِ تَوَهُّمِ المَجَازِ.

ويُبَيَّــنُ: للإِيضَاحِ.

ويُعْطَفُ عليه: للتَّفْصِيلِ، وللقُرْبِ، وَلِرَدِّ السَّامِعِ إلى الصَّوَابِ.

ويُبدل منه: لتَوْضِيحِ الكلام.

ويُفْصَلُ بِضَمِيرِ الفَصْلِ: للتَّخْصِيصِ.

ويُؤَخَّرُ: لاقْتِضَاءِ المَقَامِ تَقْدِيمَ المُسْنَدِ.

وقد يَخْرُجُ المُسْنَدُ إليه عن تلك الأحوال فيكون على خلاف الظاهر للأَوْلَوِيَّةِ، أو لِلِالْتِفَاتِ، أو لِغَيْــرِهِمَا.

البَابُ الثَّالِثُ: أَحوَالُ المُسْنَدِ

المُسْنَدُ: هو الفعل وما يَنوب عنه، والخبر وما يَسُدُّ مَسَدَّه، والمُبْتَدَأُ الذي ليس له خبر.

وأحواله: «الذِّكْرُ، والحَذْفُ، والتَّعْرِيفُ، والتَّنْكِيرُ، والتَّقْدِيمُ، والتَّأْخِيـرُ».

فيُحْذَفُ: لنفس أغراض المسند إليه، وللحكاية.

ويُذْكَرُ: لَهَا كذلك، وللتعين.

فإن كان فعلا أفاد بصيغته وقوعَ الحدث في زمن من الأزمنة الثلاثة مع إفادة التجدد، إلا الماضي فإنه فلا تجدد فيه.

وإن كان اسما أفاد الثُّبَوتَ والاسْتِمْرَارَ، ولم يُفِدِ التجدد، ولم يدل وضعا على زمن.

فإن كان المسندُ مُفْرَدًا قُصِدَ المُسْنَدُ إليه وحده بالحكم، وإن كان جملة ارتبط الحكم بما له صِلَةٌ بالمسند إليه.

ويُعَرَّفُ: لإفادة السامع حكما على أمر معلوم.

ويُنَكَّرُ: لعدم الحصر، وللعهد، وللتفخيم، وللتحقير.

ويُؤَخَّرُ: لأولوية تقدم المسند إليه.

ويُقَدَّمُ: للتخصيص.

فإن تَقَيَّدَ المُسْنَدُ بواحد من المتعلقات؛ كـ «**المفعول، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، والحال، والتمييز، والاستثناء**» فَلِإِفَادَةِ معنى زائد.

ويُتْـرَكُ تَقْيِيدُهُ للجهل بالمتعلق، أو لعدم إرادة ذكره، أو لقبحه، أو لضيق الوقت.

ويتقيد الفِعْلُ بالشرط لإفادة معنى الشرط المُقَيَّدِ بأداته، فالجزم أصل في «**إِذَا**» وليس الأمر كذلك في «**إِنْ، وَلَوْ**».

و «**لَوْ**» تُفِيدُ الامْتِنَاعَ، وليس هذا مما يُفِيدُهُ «**إِنْ**» ولا «**إِذَا**».

البَابُ الرَّابِعُ: أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

حَالُ الفِعْلِ مع المَفْعُولِ كَحَالِهِ مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه إفادة تلبسه به لا إفادة الوقوع مطلقا.

فإذا لم يكن مرادُ المتكلم إفادةَ وقوعِ الحدث فلا حاجة حينئذ لذكر الفاعل والمفعول.

وإذا أراد المتكلمُ إفادةَ وقوعِ الحدث مُثْبِتًا أو نَافِيًا صار الفعلُ المتعدي كاللازم، من غير تقدير المفعول.

فإذا لم يُرِدِ النفيَ أو الإثباتَ لِزَمَ ذِكْرُ المفعول أو تقديره.

ويُحذف المفعول: لإِرَادَةِ البَيَانِ بَعْدَ الإِبْهَامِ، أو لمَجِيءِ ذِكْرِهِ، أو لعَدَمِ تَوَهُّمِ السَّامِعِ غَيْرَ المَقْصُودِ، أو لإِرَادَةِ العُمُومِ، أو للاختِصَارِ، أو لِلْفَوَاصِلِ في الْآيِ، أو لِلِاسْتِهْجَانِ.

ويُقَدَّمُ المَفْعُولُ به أو ما يُشْبِهُهُ للتخصيص، وللرَّدِّ على مَنْ ظَنَّ خِلَافَ الصَّوَابِ.

وتُقَدَّمُ بَعْضُ المَعْمُولَاتِ على بَعْضٍ أصالة، إلا إذا رُوعي الاهتمام فيقدم المُهِمُّ منها.

البَابُ الخَامِسُ: الْقَصْرُ

وهو تَخْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ بِطَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ التَّخْصِيصِ.

وَيَنْقَسِمُ القَصْرُ باعتبار غَرَضِ المُتَكَلِّمِ إلى نوعين: «حَقِيقِيٍّ، وإِضَافِـيٍّ».

فالحقيقي: ما كان الاختصاص فيه بالنسبة لما عدا المقصور عليه بحسب الواقع.

والإضافي: ما كان الاختصاص فيه بالنسبة لشيء آخر معين.

وكلٌّ منهما نوعان: «قَصْرُ صِفَةٍ على مَوْصُوفٍ، وقَصْرُ مُوْصُوفٍ على صِفَةٍ».

وطُرُقُ القَصْرِ أَرْبَعَةٌ، وهي: «النَّفْيُ والاسْتِثْنَاءُ، والعَطْفُ بِلَا أَوْ بِبَلْ، والتَّقْدِيمُ، وَإِنَّمَا».

وجميع أدوات القصر ما عدا التقديم تُفيد الحصرَ بالوضع، أما التَّقْدِيمُ فيفيده بالفَحْوَى.

ويقع القصرُ بين الخبر والمبتدإ، وبين الفعل والفاعل، وبين الفعل ومتعلقاته.

وإن كان القصر على مقتضى الظاهر، أتيتَ في المعلوم بـ «**إِنَّمَا**» وفي المجهول «**بالنفي مع الاستثناء**»، وإن كان على خلاف مقتضى الظاهر نُزِّلَ المَعْلُومُ مُنْزَّلَةَ المَجْهُولِ، والمَجْهُولُ مُنْزَّلَةَ المَعْلُومِ.

الْبَابُ السَّادِسُ: الإِنْشَاءُ

الإِنْشَاءُ: مَا لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ ولَا الكَذِبَ لِذَاتِهِ.

وهو نوعان: «طَلَبِيٌّ، وَغَيْرُ طَلَبِيٍّ».

فالطلبي: ما استدعى مطلوبًا ليس حاصلا وقت الطلب.

وهو خمسة أنواع، وهي: «التَّمَنِّي، والاسْتِفْهَامُ، والأَمْرُ، والنَّهْيُ، والنِّدَاءُ».

فالتَّمَنِّي: يكون بحرف من حروفه، وهي: «**لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَلَوْ، وَهَلْ**».

أَمَّا «**لَيْتَ**» فيُتَمَنَّى بها ما لا يمكن حصوله كثيرا، وقد يُتَمَنَّى بها ما يُمكن وُقُوعُهُ بِعُسْرٍ.

وأَمَّا «**لَعَلَّ**» فيُتَمَنَّى بها الشيءُ المَحْبُوبُ المُتَوَقَّعُ حُصُولُهُ، وقد يُتمنى بها الشيءُ البعيد.

وأَمَّا «**لَوْ**» فَيُتَمَنَّى بها الشيءُ المُمْتَنِعُ حُصُولُهُ.

وأما «**هَلْ**» فيُتَمَنَّى بها الشيءُ القريبُ حُصُولُهُ.

والتمني بـ «**لَيْتَ**» كثير، وبغيرها قليل.

والاسْتِفْهَامُ: يكون بأداة من أدواته، وهي: «**هَلْ، والهَمْزَةُ، ومَنْ، ومَا، وأَيُّ، وَأَيْنَ، وَكَمْ، وَكَيْفَ، وَأَيَّانَ، وَمَتَى، وَأَنَّى**».

أما «**هَلْ**» فيُسْتَفْهَمُ بها في أكثر الأحوال عن التصديق.

وأَمَّا «**باقي أدواتِ الاستفهام**» إلا الهمزة فيُسْتَفْهَمُ بها عن طلب تَصَوُّرِ أَصْلِ الأشياء.

«**فَمَنْ**» يُسْتَفْهَمُ بها عن العَالِمِ أصالة.

«**وَمَا**» يُسْتَفْهَمُ بها عن غير العَالِمِ أصالة.

«**وأيٌّ**» يُسْتَفْهَمُ بها عن تَصَوُّرِ المُتَشَارِكَيْنِ.

«**وَأَيْنَ**» يُسْتَفْهَمُ بها عن المكان.

«**وَكَمْ**» يُسْتَفْهَمُ بها عن العدد.

«**وَكَيْفَ**» يُسْتَفْهَمُ بها عن الحال.

«**وَمَتَى**» يُسْتَفْهَمُ بها عن الزمان مطلقا.

«**وَأَيَّانَ**» يُسْتَفْهَمُ بها عن الزمان المستقبل.

«**وَأَنَّـى**» تَأْتِي بمعنى: «**أَيْنَ، وَمَتَى، وَكَيْفَ**».

وأَمَّا «**الهمزة**» فيُسْتَفْهَمُ بها عن التصور والتصديق.

وقد يكون الاستفهام للاسْتِبْطَاءِ، أو التَّعَجُّبِ، أو التَّقْرِيرِ، أو التَّنْبِيهِ، أو التَّحْقِيرِ، أو الإِنْكَارِ، أو النَّهْيِ، أو الاسْتِبْعَادِ.

والأَمْرُ: مَا دَلَّ عَلَى طَلَبِ الفِعْلِ مُطْلَقًا.

فإن كان من مُسَاوٍ سُمِّيَ الْتِمَاسًا، وإن كان الطالبُ أقلَّ رُتْبَةً من المَطْلُوبِ مِنْهُ سُمِّيَ دُعَاءً.

وصِيَغُهُ أربعة، وهي: «الفعل الأمر، والفعل المضارع المقرون بلام الأمر، واسمُ فِعْلِ الأَمْرِ، والمَصْدَرُ النَّائِبُ عن فِعْلِهِ».

ويجيء للوُجُوبِ، والإِبَاحَةِ، والنَّدْبِ، والتَّسْوِيَةِ، والتَّهْدِيدِ، والتَّكْوِينِ، والإِنْذَارِ، والإِرْشَادِ، والإِذْنِ، والدُّعَاءِ، والتَّعَجُّبِ.

والنَّهْيُ: مَا دَلَّ عَلَى طَلَبِ الكَفِّ عَنْ فِعْلٍ بِغَيْرِ كُفَّ.

وينقسم كالأمر.

وصيغته: الفعل المضارع المقرون بلا الناهية.

ويجيء للحَظْرِ، والكَرَاهَةِ، وَاليَأْسِ، والإِرْشَادِ، والإبَاحَةِ، والتَّهْدِيدِ، والتَّقْلِيلِ، وبَيَانِ العَاقِبَةِ، والاحْتِقَارِ، والتَسْوِيَةِ.

والنِّدَاءُ: طَلَبُ الإِقْبَالِ بِحَرْفٍ مِنْ أَحْرُفِ النِّدَاءِ النَّائِبَةِ مَنَابَ الفِعْلِ.

وقد يكون حَرْفُ النِّدَاءِ ظَاهِرًا، أو مضمرا.

ويجيء النداء للاخْتِصَاصِ، والإِغْرَاءِ.

وقد يقعُ الخبرُ مَوْضِعَ الإِنْشَاءِ، والإنشاءُ موضع الخبر لأغراض.

وغير الطلبي: ما لا يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب.

وهو خمسة أنواع أيضا، وهي: «المَدْحُ والذَّمُّ، والقَسَمُ، والتَّعَجُّبُ، والرَّجَاءُ، والعُقُودُ».

البَّابُ السَّابِعُ: الْفَصْلُ وَالْوَصُلُ

الْوَصْلُ: عَطْفُ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ بحرفٍ الواو خاصة.

والْفَصْلُ: ترك حَرْفِ العطفِ الرابطِ بين الجملتين.

ومَوَاضِعُ الفَصْلِ خَمْسَةٌ، وهي: «كَمَالُ الاتِّصَالِ، وشِبْهُ كَمَالِ الاتِّصَالِ، وكَمَالُ الانْقِطَاعِ، وشِبْهُ كَمَالِ الانْقِطَاعِ، والتَّوَسُّطُ بَيْنَ الكَمَالَيْنِ».

فكَمَالُ الاتِّصَالِ:

كون الجملةِ الثانيةِ مُشْتَمِلَةً على معنى الجملة الأولى؛ كأن تكون توكيدا لها، أو بدلا منها، أو عطفَ بيان لها.

وشِبْهُ كَمَالِ الاتِّصَالِ:

كون الجملةِ الثانيةِ واقعةً في جَوَابِ سؤالٍ نَاشِئٍ عن الجملة الأولى.

وكَمَالُ الانْقِطَاعِ:

عدم وجود مناسبة بين الجملتين.

وشِبْهُ كَمَالِ الانْقِطَاعِ:

كون الجملة مسبوقة بجملتين يصح العطف على إحداهما وفي العطف على الثانية فسادٌ في المعنى.

والتَّوَسُّط بَيْنَ الكَمَالَيْنِ:

كون الجملة الثانية غيرَ مقصود إعطاؤها حكم الأولى.

وللوصل موضعان:

الأول: أن تتفق الجُمْلَتَانِ خَبَرًا أَوْ إِنْشَاءً لِمُنَاسَبَةٍ تَامَّةٍ بينهما، وليس ثَمَّ مَانِعٌ مِنَ العطْفِ.

والثاني: أن يُوهم ترْكُ العطْفِ خِلاَفَ المَرَادِ.

والأصلُ في الجملةِ الحَالِيَّةِ الفَصْلُ، إلا إذا وُجد مُرَجِّحٌ فالوصل.

البَابُ الثَّامِنُ: الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ

كُلُّ مَا في النَّفْسِ مِنْ مَعَانٍ يُعبَّرُ عَنْهَا بِطَرِيقَيْنِ، هما «**الإِيجَازُ، وَالإِطْنَابُ**».

فالإِيجَازُ: مَا قَلَّ لَفْظُهُ وَتَمَّ مَعْنَاهُ.

وهو قسمان: «قَصْـرٌ، واخْتِصَارٌ».

فإِيجَازُ القَصْرِ:

تَضْمِينُ الكَلَامِ القَلِيلِ مَعَانِيَ كَثِيرَةً.

وإِيجَازُ الاخْتِصَارِ:

تقليل الكلام مع تَوْفِيَةِ المَعْنَى المُرَادِ، مع وجود قرينة تدل على ما تُرِكَ من الكلام.

والإِطْنَابُ: تَوْفِيَةُ المَعْنَى المُرَادِ بِلَفْظٍ زَائِدٍ عَنْهُ لِفَائِدَةٍ.

وأنواعه كثيرة، منها: «التَوشِيعُ، وَالِاعْتِرَاضُ، وَالتَّذْيِيلُ».

فالتَوشِيعُ: ذُكْرُ مُثَنًّى مُفَسَّرٍ بِمُتَعَاطِفَيْـنِ، أو ذِكْرُ الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ، أو تَكْرَارُ الكلام لِنُكْتَةٍ.

والِاعْتِرَاضُ: الإتيان بجملة اعتراضية لا محل لَهَا لنكتة.

والتَّذْيِيلُ: الإتيان بجملة بعد جملة توافقها في المعنى للتوكيد.

العلم الثاني: عِلْمُ البَيَانِ

البَيَانُ: عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ إِيرَادُ المَعْنَى الوَاحِدِ بِتَرَاكِيبَ مُخْتَلِفَةٍ فِي وُضُوحِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مِنْ تَشْبِيهٍ، وَمَجَازٍ، وَكِنَايَةٍ، عَلَى وَجْهِ المُبَالَغَةِ بِلَازِمِ الأَلْفَاظِ الأَصْلِيَّةِ.

وهو ثلاثة أبواب، وهي: «**التَّشْبِيهُ، والحقيقة والمَجَازُ اللُّغَوِيَّانِ، والكِنَايَةُ**».

وذلك أن البيان يتضمن شيئين: «**المَجَازَ اللُغَوِيَّ، وَالكِنَايَةَ**».

والمَجَازُ اللُّغَوِيُّ ينقسم إلى قسمين: «**اسْتِعَارَةٍ، وَمَجَازٍ مُرْسَلٍ**».

والاسْتِعَارَةُ: تُبْنَى على التَّشْبِيهِ.

البَّابُ الأَوَّلُ: التَّشْبِيهُ

وهو إِلْحَاقُ أَمْرٍ بِأَمْرٍ لِصِفَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُمَا بِأَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ التَّشْبِيهِ غَالِبًا.

وأَدَاةُ التَّشْبِيهِ: لَفْظٌ يَدُلُّ على مَعْنَى المُشَابَهَةِ.

وهي ثلاثة: «**الكَافُ، وكَأَنَّ، ومِثْلُ**» وقد يكون «**بِالفِعْلِ**».

وأَرْكَانُ التَّشْبِيهِ أربعة، وهي: «المُشَبَّهُ، والمُشَبَّهُ بِهِ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ، وأَدَاةُ التَّشْبِيهِ».

فالمُشَبَّهُ والمُشَبَّهُ بِهِ كُلٌّ منهما قد يكون «**حِسِّيًا**»؛ كالجلد الناعم والحرير، وقد يكون «**عَقْلِيًّا**»؛ كالعلم والحياة، وقد يكون أحدهما «**عَقْلِيًّا**» والآخر «**حِسِّيًا**»؛ كالعلم والنور.

فالحِسِّيُّ: مَا يُدْرَكُ بإحدى الحَوَاسِّ، ومنه الخيالي.

والعَقْلِيُّ: ما لا يُدرك بإحدى الحَوَاسّ، ومنه الوهمي، وهو ما ليس مُدْرَكًا بإحدى الحَوَاسّ، لكنه لو أُدرك بها لكان ممكنا.

ووَجْهُ الشَّبَهِ: الوَصْفُ الذي يَشْتَرِكُ فيه المُشَبَّهُ والمُشَبَّهُ بِهِ تَحْقِيقًا أو تَخْيِيلًا.

وهو نَوعان: «إما داخل في حقيقة المُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ بِهِ، وإما خارج عنهما».

ويكون أيضا «**حِسِّيًا، أو مَعْنَوِيًّا**».

ويكون وَجْهُ الشَّبَهِ وَاحِدًا، ومُتَعَدِّدًا، وفي حُكْمِ الوَاحِدِ؛ لكونه مركبا من متعدد.

وأَغْرَاضُ التَّشْبِيهِ كثيرةٌ، منها: «بَيَانُ حَالِ المُشَبَّهِ، وبَيَانُ أن المُشَبَّهَ مُمْكِنٌ، وتَحْسِينُ المُشَبَّهِ وتَزْيِينُه، وتَقْرِيرُ حَالِهِ، وتَقْبِيحُهُ، وبيانُ مِقْدَارِ حَالِ المُشَبَّهِ، واسْتِطْرَافُهُ، وإِيهَامُ عُلُوِّ شَأْنِه على المُشَبَّهِ بِهِ».

والغَرَضُ مِنَ التَّشْبِيهِ يَعُودُ على المُشَبَّهِ كثيرا، وقد يَعُودُ على المُشَبَّهِ بِهِ.

وينقسم التشبيه باعتبارات:

فينقسم فبِاعْتِبَارِ طَرَفَيْهِ إلى: «تَشْبِيهِ مُفْرَدٍ بِمُفْرَدٍ، وتَشْبِيهِ مُرَكَّبٍ بِمُرَكَّبٍ، وتَشْبِيهِ مُفْرَدٍ بِمُرَكَّبٍ، وتَشْبِيهِ مُرَكَّبٍ بمُفْرَدٍ».

وينقسم باعتبار تَعَدُّدِ طَرَفَيْهِ إلى: «مَلْفُوفٍ، وَمَفْرُوقٍ، وَتَسْوِيَةٍ، وَجَمْعٍ».

ويَنْقَسِمُ باعْتِبَارِ أَدَاتِهِ إلى: «مُؤَكَّدٍ، وَمُرْسَلٍ».

ويَنْقَسِمُ باعتبارِ وجهِ الشَّبَهِ إلى: «تَمْثِيلٍ، وَغَيْرِ تَمْثِيلٍ»، وإلى «مُفَصَّلٍ، ومُجْمَلٍ».

البَّابُ الثَّانِي: الحَقِيقَةُ اللُّغَوِيَّةُ والمَجَازُ اللُّغَوِيُّ

الحقيقة: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فيمَا وُضِعَ لَهُ في اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ، لُغَوِيًّا كان أو شَرْعِيًّا، أو عُرْفِيًّا.

والمَجَازُ: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ في غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ بِقَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ، وهو موجود في لسان العرب، والقرءان والسنة، ولا مجاز في أسماء الرب -جل وعلا-، ولا في صفاته، ولا في الغيبيات.

وهو قسمان: «مُفْرَدٌ، وَمُرَكَّبٌ».

وينقسم من حيث العَلَاقَةُ إلى نوعين: «مَجَازٍ مُرْسَلٍ، واسْتِعَارَةٍ».

فإن كانت عَلَاقَتُهُ غَيْرَ المُشَابَهَةِ سُمِّيَ مَجَازًا مُرْسَلًا؛ نحو: «**السببيَّةِ، والمُسَبَّبِيَّةِ، والمَاضَوِيَّةِ، والمُسْتَقْبَلِيَّةِ، والجُزْئِيَّةِ، والكُلِّيَّةِ، والمَحَلِيَّةِ، والحَالِّيَّةِ**».

وإن كانت عَلَاقَتُهُ المُشَابَهَةَ سُمِّيَ اسْتِعَارَةً.

وأصْلُ الاستعارةِ: تَشْبِيهٌ بَلِيغٌ حُذِفَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ ووجهُ شبهِهِ وأداتُه.

وأركانها ثلاثة، وهي: «المُسْتَعَارُ لَهُ، وهو المُشَبَّهُ، والمُسْتَعَارُ مِنْهُ، وهو الْمُشَبَّهُ بِهِ، والمُسْتَعَارُ، وهو اللفظ المنقول».

وتنقسم الاستعارة من حيث النظر إلى اللفظ المستعار إلى: «**أَصْلِيَّةٍ، وتَبَعِيَّةٍ**».

فالأَصْلِيَّةُ: ما كان المُسْتَعَارُ فيها اسْمًا جَامِدًا غيرَ مُشْتَقٍّ.

والتَّبَعِيَّةُ: ما كان المُسْتَعَارُ فيها فِعْلًا، أو اسمَ فِعْلٍ، أَوْ حَرْفًا، أو اسْمًا مُشْتَقًّا.

والاسْتِعَارُةُ التَّهَكُّمِيَّةُ من التَّبَعِيَّةِ: وهي ما نُزِّلَ فيها التَّضَادُّ مُنَزَّلَةَ التَّنَاسُبِ للتَّهَكُّمِ والاسْتِهْزَاءِ.

وتنقسم باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام: «مُطْلَقَةٍ، ومُجَرَّدَةٍ، ومُرَشَّحَةٍ».

البَّابُ الثَّالِثُ: الكِنَايَةُ

الكِنَايَةُ: لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لَازِمُ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ.

ويُطلب بها: «إِرَادَةُ النِّسْبَةِ، وإِرَادَةُ الصِّفَةِ، وإِرَادَةُ المَوْصُوفِ».

فإِرَادَةُ النِّسْبَةِ: ما كان المُكَنَّى عنه نِسْبَةَ أَمْرٍ إلى أَمْرٍ.

وإِرَادَةُ الصِّفَةِ: ما كان الْمُكَنَّى عنه صِفَةً ثَابِتَةً للموصوف.

وإرادة المَوْصُوفِ: ما كان المَكَنَّى عنه ليس بصفةٍ ولا نِسبةٍ.

وللكناية أغراض، منها: «الإيضاح، وبيان حال الموصوف، والمدح، والذم، والستر، والصيانة، والإلغاز، والتعمية، ومقدار الحال».

ثالثًا: عِلْمُ البَدِيعِ

البَدِيعُ: عِلْمٌ يُعْرَفُ بهِ وُجوهُ تَحْسِينِ الكَلَامِ المُطَابِقِ لِمُقْتَضَى الحَالِ.

وهو قسمان: «**لَفْظِيٌّ، ومَعْنَوِيٌّ**».

فاللَّفْظِيُّ خمسة، وهي: «الجِنَاسُ، والرَّدُّ، والسَّجْعُ، والمُوَازَنَةُ، والتَّشْرِيعُ».

أما الجِنَاسُ: فتَشَابُهُ اللَّفْظَيْنِ في النُّطْقِ مع اختلافهما في المَعْنَى، وهو قسمان «**تَامٌّ، وَغَيْرُ تَامٍّ**».

فَالتَّامُّ: مَا اتَّفَقَتْ حُرُوفُهُ اتِّفَاقًا كَامِلًا.

وَغَيْرُ التَّامِّ: ما اخْتَلَفَ فيه اللَّفْظَانِ في الهَيْئَةِ، أو النَّوْعِ، أو العَدَدِ، أو التَّرْتِيبِ.

وَأَمَّا الرَّدُّ: فرَدُّ العَجُزِ على الصَدْرِ في الشعر، وله صور.

وفي النثر جَعْلُ أَحَدِ اللفظينِ المُكَرَّرَيْنِ في أَوَّلِ الفِقْرَةِ، والآخرِ في آخِرِهَا، ويكون بين لَفْظَينِ بينهما اشْتِقَاقٌ، أو لفظين بينهما شِبْهُ اشْتِقَاقٍ.

وأَمَّا السَّجْعُ: فتَوافُقُ الفَاصِلَتَينِ نَثْرًا في الحَرْفِ الأَخِيرِ، ولا يقال في القرءان أسجاع، بل: فواصل.

وأنواعه ثلاثةٌ: «مُطَرَّفٌ، وَمُتَوَازٍ، وَمُرَصَّعٌ».

فالمُطَرَّفُ: ما اخْتَلَفَ فيه الفَاصِلَتَانِ في الوزْنِ.

والمُتَوازِي: ما كان الاتفاق فيه في أقل الألفاظ وزنا وتَقْفِيَةً.
والمُرَصَّعُ: ما اتَّفَقَتْ فيه ألفاظ الفِقْرَتينِ أو أَكْثَرُهَا في الوَزْنِ والتَّقْفِيَةِ.

وأما المُوَازَنَةُ: فهي تَسَاوِي الفاصلتين في الوزن دون التقفية.

وأَمَّا التَّشْرِيعُ: فَهُوَ بِنَاءُ البَيْتِ على قَافِيَتَيْنِ يَصِحُّ البيتُ معنى ووزنا إذا وَقَفْتَ على وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

والمَعْنَوِيُّ: ما تَعَلَّقَ بِتَحْسِينِ المَعَانِي.

وأنواعه عشرون، وهي: «التَّسْهِيمُ، والجَمْعُ، والتَّفْرِيقُ، والتَّقْسِيمُ، والقَوْلُ بِالمُوجَبِ، والتَّجْرِيدُ، والجِدُّ، والطِّبَاقُ، والتَّوْكِيدُ، والعَكْسُ، والرَّجُوعُ، والتورية، واللَّفُّ والنَّشْرُ، والاسْتِخْدَامُ، والسَّوْقُ، والتَّوْجِيهُ، والتَّوْفِيقُ، والبَحْثُ، وحُسْنُ التَّعْلِيلِ، والتَّعْلِيقُ».

فالتَّسْهِيمُ:

جَعْلُ المُتَكَلِّمِ في أول البيت مَا يَدُلُّ على آخره.

والجَمْعُ:

ضَمُّ أَشْيَاءَ متَعَدِّدَةٍ في حكْمٍ واحدٍ.

والتَّفْرِيقُ:

أنْ يُفرَّقَ بينَ شَيْئَيْنِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ.

والتَّقْسِيمُ:

ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ وإِرْجَاعُ مَا يُنَاسِبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ المُتَعَدِّدَاتِ.

والقَوْلُ بِالمُوجَبِ حالتان: «إثباتُ صِفَةٍ جَعَلَهَا المُتَكَلِّمُ لِغَيْرِهِ؛ وَحَمْلُ لَفْظِ المُخَاطَبِ على خِلَافِ مُرَادِهِ».

والتَّجْرِيدُ:

أَنْ يُنتزَعَ منْ أمْرٍ له صفةٌ مَعْنًى آخَرُ مِثْلُهُ من تلك الصفة مُبَالَغَةً في كَمَالِهَا، ويكونُ بأحرف، وهي: «**مِنْ، وفي، والبَاءُ**»

والجِدُّ:

أن يكون ظَاهِرُ الكَلَامِ الهَزْلَ.

والطِّبَاقُ:

الجمْعُ بينَ مَعْنَيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ.

والتَّوْكِيدُ:

ضَرْبَانِ: **الأول**: تَوْكِيدُ المَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمَّ، وهو ضَرْبَانِ:

أَحَدُهُمَا: أنْ تُسْتَثْنَى صِفَةُ مَدْحٍ مِنْ صِفَةِ ذمٍّ منْفِيَّةٍ على تَقْدِيرِ دُخُولِ الأَولَى في الثانية.

وثَانِيهِمَا: إِثْبَاتُ صِفَةِ مَدْحٍ يُؤْتَى بعدَها بأداةِ استثناءٍ تَلِيها صفةُ مدْحٍ أُخْرى.

والثاني: تَوْكِيدُ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ المَدْحَ، وهو ضَرْبانِ أيضًا:

أحدهما: اسْتِثْنَاءُ صِفَةِ ذَمٍّ مِنْ صِفَةِ مَدْحٍ مَنْفِيَّةٍ على تَقْدِيرِ دُخُولِ الأولى في الثانية.

وثانيهما: إِثْبَاتُ صِفَةِ ذَمٍّ يُؤْتَى بَعْدَهَا بِأَدَاةِ اسْتِثْنَاءٍ تَلِيها صِفَةُ ذَمٍّ أُخْرَى.

والعَكْسُ:

تَأْخِيـرُ جُزْءٍ في الكلامِ بَعْدَ تَقْدِيمِهِ.

والرَّجُوعُ:

نَقْضُ المُتَكَلِّمِ الكَلَامَ السَّابِقَ لنكتة.

والتَّوْرِيَةُ:

أن يُذْكَرَ لَفْظٌ لهُ معنيانِ؛ أحدهما قريبٌ يَتَبَادَرُ فَهْمُهُ مِنَ الكَلَامِ، والآخر بَعِيدٌ هوَ المُرادُ بالإفادةِ لِقَرِينَةٍ خَفِيَّةٍ، ولا وجود لَهَا في كلام الرب.

واللَّفُّ والنَّشْرُ:

ذِكْرُ أَلْفَاظٍ مُتَعَدِّدَةٍ على سَبِيلِ التَّفْصِيلِ أو الإِجْمَالِ، ثمَّ ذِكْرُ كل واحد منها مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ؛ اعتمادًا على فَهْمِ السامعِ، وقد يكون معكوسا.

والاسْتِخْدَامُ:

ذِكْرُ اللَّفْظِ بِمَعْنًى وإِعَادَةُ ضَمِيرٍ عَلَيْهِ بِمَعْنًى آخَرَ.



والسَّوْقُ:

سَوْقُ المَعْلُومِ مَسَاقَ غَيْرِهِ لِنُكْتَةٍ.

والتَّوْجِيهُ:

إِيرَادُ الكَلَامِ مُحْتَمِلًا وَجْهَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ.

والتَّوْفِيقُ:

الجَمْعُ بين أَمْرَينِ مُتَنَاسِبَيْنِ ليس بينهما تَضَادٌّ.

والبَحْثُ:

إِيرَادُ المُتَكَلِّمِ حُجَّةً قَاطِعَةً يُسَلِّمُ بها المُخَاطَبُ.

وحُسْنُ التَّعْلِيلِ:

ادِّعَاءُ عِلَّةٍ غَيْرِ حَقِيقِيَّةٍ فيها غَرَابَةٌ لوصْفٍ.

والتَّعْلِيقُ:

إثبات حُكْمٍ لِمُتَعَلَّقِ أَمْرٍ بَعْدَ إِثْبَاتِهِ لِمُتَعَلَّقٍ لَهُ آخَرَ.

خَاتِمَةٌ فِي السَّرِقَاتِ الشِّعْرِيَّةِ

السَّرِقَاتُ الشِّعْرِيَّةُ: أَخْذُ شَخْصٍ كَلَامَ غَيْرِهِ ونسبته لِنَفْسِهِ، **وهي نوعان**: «ظَاهِرَةٌ، وغير ظاهرة».

فالظاهرة: ثلاثة أنواع، وهي: «**النَّسْخُ، والمَسْخُ، والسَّلْخُ**»

فالنَّسْخُ: أَخْذُ الكَلَامِ لَفْظًا وَمَعْنًى، وهو محرم.

والمَسْخُ: أَخْذُ المَعْنَى مَعَ تَغْيِيرِ اللَّفْظِ بِلفْظٍ أَقَلَّ مِنْهُ، أو مُسَاوٍ لَهُ.

والسَّلْخُ: أَخْذُ المَعْنَى وَحْدَهُ، مَعَ كَوْنِ أَلْفَاظِهِ دُونَ الأُولَى، أو مُسَاوِيَةً لها.

فإن كان الثاني أجودَ من الأول فيهما لم يكن مذموما.

وغَيْرُ الظَاهِرَةِ:

تَغْيِيرُ المَعْنَى بِوَجْهٍ لَطِيفٍ لا تَظْهَرُ مَعَهُ السَّرِقَةُ إِلَّا لِمُتَأَمِّلٍ.

وهي أربعة أنواع: «وَضْعُ مَعْنًى فِي مَكَانٍ آخَرِ، وَتَشَابُهُ المَعْنَيَيْنِ، وكون الثاني أَشْمَلَ من الأول، والقَلْبُ».

والاقْتِبَاسُ:

أَخْذُ شَيْءٍ مِنَ القُرْءَانِ أَوِ الحَدِيثِ وَتَضْمِينُهُ في الكَلَامِ، شِعْرًا كان أَو نَثْرًا، لَا عَلَى أَنَّهُ منه.

والتَّضْمِيْنُ:

إِدْخَالُ الشَّاعِرِ شَيْئًا مِنْ شِعْرِ غَيْرِهِ المَشْهُورِ في شِعْرِهِ مَعَ التَّنْبِيهِ على ذلك.

والتَّلْمِيحُ:

إِشَارَةُ المُتَكَلِّمِ إلى آيَةٍ، أَوْ حَدِيثٍ، أَوْ شِعْرٍ، أَوْ مَثَلٍ، أَوْ قِصَّةٍ.

والحَلُّ:

نَثْرُ الكَلَامِ المَنْظُومِ.

والعَقْدُ:

نَظْمُ الكَلَامِ المَنْثُورِ.

والتَّأَنُّقُ: تَحْسِينُ المُتَكَلِّمِ كَلَامَهُ في ثلاثة مواضع، وهي: «**افْتِتَاحُ الكَلَامِ، والانْتِقَالُ مِنْ مَوْضُوعٍ إلى آخَرَ، وخِتَامُ الكَلَامِ**»، والله أعلم.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

وكَتَبَه

الفقير إلى عفو ربه الغني

أَبُو زِيَادٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ البُحَيْرِيُّ

وكان الفراغ منه يوم الاثنين من شهر الله ذي القعدة

سنة سبع وثلاثين وأربعمئة وألف من هجرة النبي محمد ﷺ

الموافق: الخامس عشر من شهر أغسطس

سنة ستة عشر وألفين من التاريخ الصليبي

المنيرة الغربية - الجيزة - مصر حفظها الله

هاتف / ٤٤ ٠٤٩ ٥٠٤ ٠١١ ٠٠٢